يلدريم: سنجتمع قريباً مع بغداد وطهران لنتخذ خطوات جديدة بشأن إقليم كردستان

برزاني مستعد «لحوار مفتوح» مع بغداد «من دون شروط مسبقة»!

حقل نهر بن عمر النفطي، شمال البصرة، العراق (رويترز – أرشيف)

أعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني عن استعداده لحوار مفتوح مع بغداد مشترطاً أن يكون الحوار «مفتوحاً ومن دون شروط مسبقة».

وخلال لقاء مع رامون بليكوا سفير الاتحاد الأوروبي في العراق رحب برزاني أيضاً بالمبادرات الدولية لإنهاء الأزمة بين أربيل وحكومة بغداد على خلفية استفتاء الانفصال الذي أجراه الإقليم.

وبحسب بيان رئاسة الإقليم، فإن «برزاني وبليكوا تبادلا وجهات النظر بشأن عملية الاستفتاء التي أجريت أواخر أيلول الماضي، وكذلك ردود الأفعال التي أعقبت عملية الاستفتاء».

وفي السياق نفسه، شدد رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري على إنه لا مساومة على وحدة البلاد، وعلى وجوب الاحتكام إلى الدستور في ما خص إقليم كردستان.

كما لفت الجبوري إلى أن زيارته لأربيل محطة جوهرية تكشف فرصاً للحل مع الالتزام بالدستور.

هذا وترفض حكومة بغداد الدخول في حوار مع الإقليم قبل إلغاء نتائج استفتاء الانفصال الذي أجرته، وهو الشرط الذي ترفضه إدارة الإقليم وتتمسك به مع الموافقة على إجراء حوار غير مشروط.

وفرضت الحكومة العراقية حظراً على الرحلات الجوية من الإقليم وإليه بعد أن رفضت حكومة الإقليم تسليم مطاري أربيل والسليمانية للحكومة المركزية.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قال في ٢٧ أيلول الماضي: إن الحكومة العراقية لن تتحاور بشأن نتائج الاستفتاء، وإنها ستفرض سلطة القانون في كل مناطق الإقليم بقوة الدستور. كذلك فوّض مجلس النواب العراقي في جلسة استثنائية العبادي نشر قوات في كركوك.

وأصدر البرلمان العراقي قراراً يلزم رئيس الوزراء بنشر قوات في كل المناطق المشتركة مع الكرد، داعياً الادعاء العام العراقي بإبعاد وملاحقة كل الموظفين والمسؤولية الحكوميين الذين دعموا الاستفتاء.

إلى ذلك أكد وزير النفط العراقي ضرورة الإسراع في استئناف الصادرات النفطية عبر شبكة خطوط الأنابيب النفطية التي تمتد من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي مروراً بمحافظتي صلاح الدين ونينوى، متجاوزاً خطاً آخر يمتد عبر إقليم كردستان.

وقال وزير النفط جبار علي اللعيبي: إنه أوعز إلى شركة نفط الشمال وشركة المشاريع النفطية وشركة خطوط الأنابيب بوضع خطة عاجلة للمباشرة بتنفيذ مشروع عملية إصلاح وتأهيل شاملة وعاجلة لشبكة الأنابيب الناقلة للنفط الخام إلى ميناء جيهان التركي بـ«جهود وطنية».

وكان وزير النفط قد استقبل يوم الإثنين الماضي السفير التركي في بغداد وجرى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مجال النفط والطاقة وموضوع الصادرات النفطية عبر ميناء جيهان التركي.

وأضاف وزير النفط بحسب بيان صادر عن الوزارة: إن الصعوبات والتحديات المالية والاقتصادية سوف لن تحول دون قيام وزارة النفط بإعادة تأهيل شبكة خطوط أنابيب الصادرات النفطية وبالإمكانات المتاحة وبالجهد والخبرة الوطنية وبدعم ومتابعة وإسناد من رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي.

من جهته أكد المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد أن وزير النفط أوعز إلى الشركات المذكورة بالإسراع بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكة الأنابيب بعد الانتصارات التي حققتها القوات الأمنية وتحرير المدن في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى والتي تعرضت فيها هذه الأنابيب خلال فترة سيطرة تنظيم داعش على بعض المدن شمالي العراق إلى «عمليات تخريبية منظّمة كانت تهدف إلى استنزاف الاقتصاد الوطني عبر سرقة النفط الخام من داعش وإلحاق الأضرار بالمنشآت النفطية والحقول النفطية».

وأضاف المتحدث: إن العراق يأمل استعادة طاقته التصديرية السابقة المتوقّفة حالياً التي كانت تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً مع إمكانية إضافة طاقات جديدة تعزّز من صادراته عبر المنفذ الشمالي.

وفي السياق قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: إن ممثلين عن أنقرة وطهران وبغداد سيجتمعون قريباً لتقرير الخطوات التالية بشأن إقليم كردستان العراق.

وأشار رئيس الوزراء التركي إلى أن التدابير المتخذة بحق إدارة الإقليم لا تستهدف الكرد والآشوريين والإزيديين في تلك المنطقة، مؤكداً أن تركيا لا تهدف إلى إلغاء المكتسبات التي حققها المواطنون في إقليم شمالي العراق، ومعتبراً أن إدارة الإقليم هي من تلغيها.

ووصف يلدريم الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ أيلول الماضي في إقليم كردستان بغير الشرعي وغير القانوني، لافتاً إلى أن العالم رفضه.

ميدانياً، أعلن قائد عمليات دجلة الفريق الركن مزهر العزاوي أمس عن انطلاق عملية عسكرية واسعة لتعقب تنظيم «داعش» الإرهابي شرق ديالى.

وقال العزاوي في حديث: إن «قوات أمنية من الشرطة والجيش والحشد الشعبي بإسناد من طيران الجيش انطلقت في عملية عسكرية واسعة لتعقب عناصر تنظيم داعش الإرهابي في حوض الندا (٤٥ كم شرق بعقوبة) من عدة محاور».

وأضاف العزاوي: إن «العملية ستشمل مناطق واسعة من حوض الندا وتجري وفق معلومات استخبارية دقيقة»، لافتاً إلى أن «العملية تأتي في إطار إستراتيجية القيادة في إنهاء أي نشاط لخلايا داعش ضمن حدود المسؤولية الأمنية لتعزيز الاستقرار والأمان».

وكالات

إسرائيل أكبر مستورد للنفط الخام من إقليم كردستان العراق

احتلت «إسرائيل» المرتبة الأولى في استيراد النفط الخام من إقليم كردستان العراق هذا العام، وتفوقت على إيطاليا التي حلّت في المرتبة الثانية في الترتيب.

وقال موقع قناة «إسرائيل نيوز ٢٤» إنه ووفق معطيات شركة «كليبيرداتا» الشركة الأميركية المختصة بتعقب شحنات النفط العالمية فإن نحو نصف النفط الخام المستخرج من حقول النفط في إقليم كردستان شمال العراق في العام ٢٠١٧ وصل إلى «إسرائيل»، على حين حلّت إيطاليا ثانية في نسبة النفط الذي استوردته.

وأشارت التقديرات إلى أن المناطق التي تسيطر عليها حكومة كردستان في شمال العراق تزوّد نحو ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف برميل نفط بشكل يومي في السوق العالمية عبر أنبوب نفط يصل إلى مرفأ جيحان جنوب تركيا، وهو الأنبوب الذي هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مرتين بقطع أوصاله في حال قررت حكومة إربيل البدء بخطوات الانفصال.

وذكرت القناة الإسرائيلية أن معطيات حركة «غوران» الكردية المعارضة أشارت إلى أن شركات إسرائيلية حصلت على نحو ٣،٨ ملايين برميل نفط خام من إقليم كردستان العراق في شهر أيلول الماضي.

وذكرت قناة «إسرائيل نيوز٢٤» أنه رغم أن المشترين في إسرائيل هم شركات الوقود الخاصة، إلا أن هذه المشتريات تضخ أموالاً كبيرة على إقليم كردستان، وتمنح زخماً فعلياً لمقولة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قبيل الاستفتاء على الاستقلال بأن «إسرائيل تدعم الأدوات الشرعية للشعب الكردي كي يحصّل دولته الخاصة به». علماً أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أعلنت دعمها لتنظيم استفتاء الاستقلال في الإقليم. وتحاول حكومة إقليم كردستان إخفاء التجارة مع إسرائيل في ظل الخلاف القانوني بين إربيل وحكومة بغداد حول حقوق تصدير النفط الخام، وكيفية جباية المستحقات والعائدات.

ويُنقل «النفط الكردي» بالسفن إلى السوق العالمية، وتشير العديد من المعطيات إلى أن قسماً كبيراً من هذه السفن تنقل النفط لترسو في نهاية المطاف في ميناء أسدود على الساحل الجنوبي لفلسطين المحتلة، رغم تكتم السلطات الإسرائيلية على مصدر النفط المستورد.

إسرائيل نيوز ٢٤

موسكو ترى فيها خطوة نحو إلغاء الاتفاق النووي

إيران: «كل الخيارات مطروحة» إذا اعتبرت أميركا الحرس الثوري منظمة إرهابية

حذرت إيران الولايات المتحدة أمس الثلاثاء من أنها ستبقي «كل الخيارات مطروحة» إذا صنف الرئيس دونالد ترامب الحرس الثوري على أنه تنظيم إرهابي.

جاء ذلك بعد يوم من إعلان الحكومة أن واشنطن ستكون هي نفسها داعمة للإرهاب إذا أقدمت على فعل ذلك.

ونقلت وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء عن علي أكبر ولايتي كبير مستشاري الزعيم الأعلى الإيراني علي خامنئي قوله إن «الأميركيين... أصغر من أن يتمكنوا من إلحاق الضرر بالحرس الثوري، وأضاف «كل الخيارات مطروحة. مهما يفعلون سنتخذ إجراءات مماثلة».

وبدوره قال محمد باقر نوبخت المتحدث باسم الحكومة الإيرانية إن العالم يجب أن يكون ممتنا للحرس الثوري لحربه على تنظيم «داعش» وغيره من الجماعات الإرهابية.

وأضاف في مؤتمر صحفي أسبوعي بثه تلفزيون البلاد على الهواء مباشرة: «ومن ثم فإنه باتخاذ موقف ضد الحرس الثوري وتصنيفه على أنه تنظيم إرهابي سينضم الأميركيون إلى معسكر الإرهابيين».

ومن جانبه قال المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري أمس إن سلوك واشنطن قد «أتعب العالم، و«حان الوقت لنلقن أميركا دروساً جديدة».

وأضاف العميد جزائري: يبدو أن إدارة «الرئيس الأميركي دونالد» ترامب لا تفهم سوى لغة السب، وبحاجة إلى صدمات لتدرك المفهوم الجديد للقوة في عالم اليوم.

وتابع المتحدث باسم الجيش قائلاً: إنه لو كان القرار أن يخضع تطور القدرات الدفاعية للبلاد لغطرسة الأجانب، لما كنا بدأنا هذه الحركة الشامخة، والآن قد بلغنا مرحلة بات لدينا الكثير لنقوله في هذا المضمار.

وأكد أن سياسة إيران في سياق النهوض بقدراتها الدفاعية «لا تقبل التردد، واليوم وفي الوقت الذي يهددنا فيه الأميركيون بشكل رسمي وصريح بالخيار العسكري، فإن شعوب العالم باتت تفهم أكثر موقف إيران الحكيم».

وفي الختام قال العميد جزائري: إن التصدي لاعتداءات أميركا بات أمراً محتوماً، مضيفاً إن عهد التواجد والهيمنة الأميركية في غرب آسيا قد ولى، وأن المشروع الأميركي للشرق الأوسط الجديد قد أخفق منذ مدة.

ومن المتوقع «ألا يصدق» ترامب على الاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه إيران في ٢٠١٥ مع القوى الكبرى للحد من برنامجها النووي مقابل رفع معظم العقوبات الدولية المفروضة عليها. ومن المتوقع أيضاً أن يصنف فرق الحرس الثوري الإيراني التي تعد أهم قوة أمنية في إيران على أنها منظمة إرهابية. ولن يصل إعلان ترامب إلى حد الانسحاب من الاتفاق ولكنه سيعطي الكونغرس ٦٠ يوماً لتحديد ما إذا كان سيعيد فرض عقوبات.

بدورها علقّت الخارجية الروسية على توجّه واشنطن لتصنيف الحرس الثوري الإيراني «إرهابياً»، وقال مدير القسم الثاني لشؤون آسيا في الخارجية الروسية، ضمير كابولوف، في حديث لوكالة «إنترفاكس» الروسية، أمس الثلاثاء «إننا نعتبر ذلك خطوة سلبية، ولا نعتقد أن الحرس الثوري الإيراني تنظيم إرهابي».

وأوضح كابولوف: «كل ذلك يأتي في إطار نهج واشنطن نحو الإلغاء العملي للاتفاقات الخاصة بالملف النووي الإيراني». في ردّه على سؤال حول ما إذا كان من شأن هذه الخطوة أن تزيد من حدة التوتر في الشرق الأوسط، وتؤثر سلباً على الأوضاع في المنطقة، وخاصة في سورية، قال كابولوف: «إن هذا الإجراء على الأرجح لن يضيف مزيداً من الاستقرار في أي مكان».

وشدد الدبلوماسي الروسي على أن تصنيف الحرس الثوري الإيراني كـ«تنظيم إرهابي» من الولايات المتحدة «لن يبقى دون تأثير على سورية».

(رويترز– الميادين– روسيا اليوم– فارس)

رداً على تصريحات أردوغان بشأن القرم

برلماني روسي: «اعترافك وعدمه لن يغير شيئاً»

أدى تصريح للرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول القرم خلال مؤتمر صحفي له مع نظيره الأوكراني بيترو بوروشينكو، بعد لقائهما في كييف الإثنين إلى غضب موسكو، رغم التحسن الواضح الذي طرأ على العلاقات بين البلدين.

وقال أردوغان في تصريح: إن تركيا تدعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، ولن تعترف بتبعية شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي.

وجاء الرد الروسي عبر تغريدة عضو مجلس الاتحاد الروسي، أليكسي بوشكوف، على صفحته على تويتر، قال فيها: «سواء اعترف أردوغان بتبعية القرم إلى روسيا أم لا، لن يتغير بذلك وضع القرم، إنه يعرف ذلك، ويفعل ما يرضي بوروشينكو لا أكثر».

وكان الرئيس التركي قام بزيارة رسمية إلى أوكرانيا على رأس وفد كبير، التقى فيها الرئيس الأوكراني وكبار المسؤولين هناك لبحث التعاون الثنائي والنشاطات العسكرية والأمنية بين البلدين، ومسألة شبه جزيرة القرم. وهو ما أثار انزعاج السلطات الروسية التي ترى أن القرم أصبحت إقليماً روسياً لا أوكرانيا، وبالتالي، فبحث أي تفاصيل تخص الإقليم وسكانه، يجب أن يكون مع موسكو.

وتجدر الإشارة إلى أن شبه جزيرة القرم انضمت إلى الإمبراطورية الروسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وظلت تتمتع بحكم ذاتي في قوام الاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٤٥، ونقلت هذه الجمهورية إلى تبعية أوكرانيا في العام ١٩٥٤ بقرار من الزعيم السوفييتي نيكيتا خروشيوف، وبقيت في قوامها كإحدى مقاطعات أوكرانيا السوفييتية.

وفي آذار ٢٠١٤ عادت القرم إلى الاتحاد الروسي نتيجة الاستفتاء، حين صوت أكثر من ٩٥ بالمئة ممن شاركوا في العملية لمصلحة العودة إلى قوام روسيا.

وكان الرئيس فلاديمير بوتين، قد شدد في ٣ أيلول ٢٠١٦، على أن مسألة عودة القرم إلى روسيا أغلقت نهائياً، موضحاً أن أمر العودة إلى المنظومة السابقة التي كانت القرم بموجبها جزءاً من الأراضي الأوكرانية، غير وارد.

(روسيا اليوم– وكالات)

السلطات التركية تعتقل ٧٠ ضابطاً خلال حملة مداهمات

يلدريم: أزمة التأشيرات مع أميركا يجب حلها على الفور

السلطات التركية تعتقل أشخاص بتهم تزعم أنها تتعلق بمحاولة الإنقلاب الفاشلة (عن الإنترنت – أرشيف)

قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: إن تعليق الولايات المتحدة خدمات إصدار تأشيرات في تركيا يعاقب المواطنين العاديين ويجب حل المشكلة على الفور.

واعتبر رئيس الوزراء التركي أن واشنطن تعاقب مواطنيها والمواطنين الأتراك من خلال هذه القرار، ورأى أن القرارات الأميركية يمكن أن يكون لها «تداعيات وخيمة لا يمكن تداركها»، واصفاً إياها بـ«التناقض السافر».

ووجه يلدريم كلامه إلى واشنطن قائلاً: «عليكم أن تتخلّوا عن حماية تنظيم بي كا كا «حزب العمال الكردستاني»، فالعمل مع أعداء لا يليق بالتحالف الذي بيننا».

وأشار يلدريم إلى أن التحقيقات الجارية بجماعة غولن شملت موظفاً في السفارة الأميركية، سائلاً «هل نحتاج لإذن من أميركا لتسمح لنا بالتحقيق معه؟»، وأضاف: «الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تعلم أن الشعب التركي لا يحترم موقفها الذي يحمي الانقلابيين الذين قتلوا ٢٥٠ مواطناً» حسب تعبيره. وكانت السفارة الأميركية في أنقرة قالت مساء الأحد إنها ستعلق إصدار التأشيرات لغير المهاجرين بعد اعتقال موظف تركي بالقنصلية الأميركية في اسطنبول الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر اعتقلت سلطات النظام التركي ٧٠ ضابطاً خلال حملة الاعتقالات القمعية التي ينفذها نظام رجب طيب اردوغان بحق معارضيه وخصومه بحجة محاولة الانقلاب التي جرت العام الماضي.

وذكرت وكالة دوغان التركية أمس أن الضباط اعتقلوا خلال حملة مداهمات نفذت في سبع مقاطعات وسط تركيا مشيرة إلى أن عدداً كبيراً منهم كانوا في القوات الجوية وبعضهم من الطيارين.

رويترز– سانا

استفتاء كتالونيا.. لحظات حرجة

أكرم سعيد

تتجه أنظار حكومات دول العالم والحكومات الأوروبية بشكل خاص بنوع من الترقب والصمت تجاه الأحداث التي يشهدها إقليم كتالونيا في المملكة الإسبانية، بعد الاستفتاء الذي أُجري في الأول من تشرين الأول الماضي بخصوص انفصال الإقليم، وأجواء التوتر السياسي السائدة حيث قررت عدة بنوك مثل CaixaBank وSabadell، وعدة شركات منها Freixent، وGas Natural وغيرها، نقل مقراتها من كتالونيا إلى محافظات أخرى مثل فالنسيا وأليكانتي ومدريد، بالإضافة إلى تعليق قمة غرف التجارة الأوروبية المقرر عقدها في برشلونة في نهاية الجاري وبحضور ٣٠٠ شخصية، إلى أجل غير مسمى.

الاستفتاء الذي أُجري في الأول من تشرين الأول بمشاركة ٢،٢٦٢ مليون ناخب من أصل ٥،٣٤٣ مليون شخص يحق لهم التصويت، وحقق نسبة ٩٠ بالمئة لمصلحة الانفصال، حسبما أعلنه رئيس الحكومة كارلس بويغديمونت، لم يحظَ بتأييد شعبي في بقية المقاطعات الإسبانية التي خرجت فيها تظاهرات تنديداً بالاستفتاء، كما لم يحظ بتأييد رسمي فأكد رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي أنه غير شرعي ومخالف للقانون والدستور الإسباني المقر منذ ١٩٧٨، كما لم يحظ الاستفتاء بأي دعم وتأييد دولي، لكن هل تقف هنا محاولات كتالونيا الانفصالية عن المملكة الإسبانية؟ وهل سيصب هذا الانفصال في مصلحة كتالونيا وتحظى باعتراف دولي؟

لم تنسق حكومة بويغديمونت المحلية مع الحكومة الإسبانية، ولم تتحاور للتوصل إلى صيغة معينة والتوافق على إجراء استفتاء على غرار استفتاء إسكتلندة للانفصال عن المملكة المتحدة الذي أجري بالتوافق مع الحكومة البريطانية وصدر القرار بذلك من البرلمان البريطاني في أيلول ٢٠١٤ حيث صوت نسبة ٤٢،٥٥ بالمئة من الناخبين ضد الاستقلال مقابل نسبة ٥٨،٤٤ لمصلحة الاستقلال، وكذلك الأمر بالنسبة لاستفتاء كيبيك للانفصال عن كندا، والذي كان بموافقة الحكومة الكندية وكانت نتيجة التصويت لمصلحة عدم الانفصال عن كندا وبفارق بسيط، حيث صوت نسبة ٥٠،٦ بالمئة لمصلحة عدم الانفصال، على حين ٤٩،٤ بالمئة من الأصوات أيدت الانفصال.

الحكومات الأوروبية وعلى رأسها بلجيكا وألمانيا وهولندا، اكتفت بتوجيه الانتقادات لأحداث العنف التي شهدها إقليم كتالونيا من الشرطة الإسبانية وتسببت بجرح أكثر من ٨٠٠ شخص، دون أن تبدي أي اعتراف أو دعم لاستقلال كتالونيا، لأن ذلك قد يضعها في موقف حرج أمام نشوء حركات انفصالية مماثلة في القارة العجوز، كما أعربت الولايات المتحدة الأميركية على لسان رئيسها دونالد ترامب، أنه من الحماقة عدم استمرار كتالونيا كجزء من المملكة الإسبانية، أما رئيس إقليم كتالونيا الأسبق أرتور ماس فأقر أن كتالونيا ليست مستعدة لاستقلال حقيقي.

لم يكن استفتاء كتالونيا هو الوحيد الذي لم يلقَ دعماً وتأييداً دولياً، فها هو استفتاء إقليم كردستان العراق الذي أجري بوقت متقارب من استفتاء كتالونيا، وكلاهما أُجريا بشكل أحادي الجانب دون أي تنسيق مع الحكومة المركزية.

نفت الحكومة الإسبانية على لسان رئيسها ماريانو راخوي، رئيس حزب الشعب الحاكم، وجود أي استفتاء بالأصل واعتبرته غير شرعي ومنافياً للدستور، حيث تنص المادة الثانية «أن إسبانيا هي دولة موحدة لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها، وهي وطن مشترك لكل الإسبان»، والمادة الثالثة تنص أن اللغة القشتالية هي اللغة الرسمية للبلاد، وبقية اللغات مثل اللغة الكتالونية والغاليسية والباسك هي لغات رسمية في أقاليم الحكم الذاتي، وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة العراقية التي اعتبرت أن استفتاء كردستان غير شرعي ويخالف الدستور كما صرح به رئيس الوزراء حيدر العبادي.

وتاريخياً، فإنه وصل إلى الشواطئ الغربية لشبه الجزيرة الإيبرية، كلا من الفينيقيين والإغريق والرومان، ثم جاءت بعدها الفتوحات الإسلامية والجرمانيين، ومن ثم تشكلت المقاطعات الكاتالونية التي اتحدت فيما بعد مع إمارة أراغون.

شهد التاريخ على عدة محاولات لانفصال إقليم كاتالونيا عن الحكومة المركزية الإسبانية، ففي عهد الجمهورية الأولى التي تشكلت عام ١٨٧٣، حدثت مواجهات بين الجمهوريين الذين يدعون لجمهورية موحدة وبين من نادوا بجمهورية فيدرالية، وحينذاك حاول الكاتالونيون تشكيل دولتهم المستقلة لكن محاولاتهم باءت بالفشل.

تشكلت أول إدارة للإقليم ما يعرف «جينيراليتات» في عهد الجمهورية الثانية ما بين ١٩٣٠– ١٩٣٩، كما لاقت محاولاتهم الانفصالية رفضاً وقمعاً خلال فترة حكم الجنرال فرانكو الذي لاحق الأحزاب السياسية المناهضة لنظامه وقمع الأحزاب التي تنادي بالانفصال واللغة والأدب الكاتالوني، لكن بعد نهاية حكم فرانكو ودخول المكلة الإسبانية مرحلة التحول الديمقراطي، عادت إدارة الإقليم للظهور من جديد عام ١٩٧٧.

لكن ماذا لو انفصلت كتالونيا عن الحكومة الإسبانية المركزية؟ وما الجوانب السلبية المترتبة؟

لقد قامت إسبانيا بكل الإجراءات اللازمة لمنع إجراء الاستفتاء في كتالونيا، من مصادرة لصناديق الاقتراع وأوراق التصويت، وإغلاق مراكز الاقتراع، كما طالبت شركة «غوغل» بإيقاف بعض التطبيقات الالكترونية التي يمكن استخدامها في عملية التصويت والاستفتاء.

انفصال كتالونيا سيتسبب بخسارة إسبانيا ٢١٢ مليار يورو من الناتج الإجمالي المحلي، و٧،٥ ملايين شخص، بالإضافة إلى خسارة الموارد المائية والطبيعية في المنطقة الممتدة من نهر الإيبرو إلى جبال البرانس، وفي قطاع النقل، تتمثل الخسارة الرئيسية في ثاني أهم مطار من حيث عدد المسافرين والثالث في مجال نقل البضائع، بالإضافة إلى خسارة ثاني ميناء في البلاد في مجال النقل، بالإضافة إلى خسارة مفاعلين نوويين.

تشكل الصادرات في إقليم كتالونيا نسبة ٢٧ بالمئة من إجمالي الصادرات الإسبانية، وما تستورده يشكل نسبة ٢٨ بالمئة من إجمالي الإيرادات الإسبانية، حسب إحدى التقارير الإقتصادية، وتعد كتالونيا من الوجهات الرئيسية السياحية في إسبانيا، فقد استقبلت فقط خلال شهر آب الماضي ٢، ٦ مليون سائح أجنبي، وهي الوجهة الأولى للسياحة الداخلية، ونصيبها من عدد السياح الأجانب لإسبانيا تبلغ نسبة ٢٤، ٦ بالمئة.

جغرافياً، انفصال كتالونيا عن الحكومة المركزية يعزل إمارة أندورا عن جارتها الإسبانية، ويصبح من غير الممكن الوصول إليها عن طريق إسبانيا، كما تفقد ارتباطها مع فرنسا على المتوسط.

ربما لن تقف المحاولات الانفصالية لكتالونيا عند هذا الحد، والتي تبحث عن شرعنة حلمها الذي يراودها منذ أكثر من قرن، لكن الحكومة الإسبانية وكما كررها مراراً رئيسها ماريانو راخوي، لن تتساهل أمام أي حركات انفصالية منافية للدستور قد تفتح الباب أمام حركات انفصالية أخرى في الداخل الإسباني كإقليم الباسك، فتضعف وحدة البلاد واقتصادها.

إعلان بيع عقار

يتوفر لدى شركة التأمين العربية - سورية عقار مرخص تجارياً في دمشق يقع في منطقة المزة فيلات غربية خلف مؤسسة الاتصالات، ومؤلف من قبو + ٣ طوابق + ملحق.

يرجى من الراغبين الجادين في الشراء الاتصال بمكاتب الشركة الرئيسية بدمشق - أبو رمانة.

هاتف: ٩٤٠٥- ٠١١، ٦٦٢٧٧٤٥-٠١١

موبايل: ٠٩٤٧٩٧٩٧٦٠